



دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل

فاطمة صالحين محمد عبدالرحمن

المعهد العالي للعلوم والتقنية / الأصابعة

fatimaabdualrhman88@gmail.com

The Role of Academics in Bridging the Gap Between Accounting Education and Labor Market Requirements

Fatima Saleh Mohammed Abdulrahman

Higher Institute of Science and Technology / Al-Asaba

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة: 2026 /7/20 تاريخ القبول: 2026/7/28- تاريخ النشر: 2026 /8/15

المستخلص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، من خلال دراسة أربعة أبعاد رئيسية هي: ملاءمة المناهج الدراسية، ورصد احتياجات سوق العمل، وإدخال التدريب العملي ضمن متطلبات التخرج، وتوفير فرص التطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة قوامها (35) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بقسمي المحاسبة والتمويل والمصارف بكلية المحاسبة بجامعة غريان. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار (26)، من خلال معامل كرونباخ ألفا والإحصاءات الوصفية واختبار t لعينة واحدة. أظهرت النتائج انخفاض المستوى العام لدور الأكاديميين في تضيق الفجوة، إذ بلغ المتوسط الكلي (2.175)، وكانت جميع المحاور الأربعة في المستوى المنخفض. كما جاء محور رصد احتياجات سوق العمل في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.021)، يليه التدريب العملي بمتوسط (2.000)، في حين بلغ متوسط محور المناهج الدراسية (2.443)، ومحور التطوير المهني والتعليم المستمر (2.234). وأظهرت اختبارات الفرضيات دلالة إحصائية لجميع المحاور عند مستوى ($p < 0.001$)، بما يدعم الفرضية الرئيسية القائلة بعدم وجود دور فعال للأكاديميين، وفق الوضع القائم في مجتمع الدراسة. وتتسجم النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات الليبية السابقة بشأن قصور المناهج وضعف الصلة بسوق العمل، كما تتفق مع الدراسات التي أكدت أهمية التدريب العملي وتحديث المهارات المهنية. وتتمثل القيمة المضافة للدراسة في الانتقال من تشخيص فجوة التعليم المحاسبي بصورة عامة إلى فحص دور الأكاديميين من خلال أربعة مسارات مترابطة داخل بيئة جامعية ليبية محددة. وتوصي الدراسة بتحديث المناهج بصورة دورية، وإنشاء آليات مؤسسية لرصد احتياجات سوق العمل، وإلزامية التدريب الميداني، وتوسيع برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.

الكلمات المفتاحية

التعليم المحاسبي؛ سوق العمل؛ الفجوة التعليمية؛ الأكاديميون؛ التدريب العملي؛ المناهج المحاسبية؛ التطوير المهني؛ جامعة غريان.

Abstract

This study investigates the role of academics in narrowing the gap between accounting education and labour-market requirements by examining four interrelated dimensions: curriculum relevance, systematic identification of labour-market needs, practical training as a graduation requirement, and continuing

professional development for academic staff. A descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was administered to a sample of 35 academic staff members from the Accounting and Banking and Finance Departments at the Faculty of Accounting, Gharyan University. Data were analysed using SPSS version 26 through Cronbach's alpha, descriptive statistics, and a one-sample t-test. The findings indicate a generally low level of academics' contribution to narrowing the gap, with an overall mean of 2.175. All four dimensions were rated at a low level. Labour-market needs assessment recorded the lowest mean (2.021), followed by practical training (2.000), while curriculum contribution recorded a mean of 2.443 and continuing professional development a mean of 2.234. The hypothesis tests were statistically significant for all dimensions at $p < 0.001$, supporting the main hypothesis that academics do not currently play an effective role in narrowing the gap within the study setting. The findings are consistent with previous Libyan studies highlighting curriculum deficiencies and weak university-labour-market links, and with studies emphasizing the importance of practical training and professional skills development. The study's contribution lies in moving beyond the general diagnosis of the accounting education gap to examine academics' role through four connected institutional pathways within a specific Libyan university context. The study recommends periodic curriculum renewal, institutional mechanisms for monitoring labour-market needs, mandatory field training, and systematic professional development programmes for academic staff.

Keywords

Accounting education; labour market; education gap; academics; practical training; accounting curricula; professional development; Gharyan University.

المقدمة

يعتبر موضوع التعليم المحاسبي بشكل عام وعلاقة كفاءة أعضاء هيئة التدريس بالتحصيل العلمي والعمل للطلاب بشكل خاص من أبرز المواضيع التي لاقى اهتماما كبيرا من قبل الباحث والمؤسسات البحثية نظرا لدورها البارز في تطوير مهنة التعليم العالي، والتغيرات المستجدة والمتسارعة في بيئة الأعمال الحديثة وبالأخص التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الاقتصاد وما ينتج عنها من تحديات تستوجب من برامج المحاسبة بالتعليم العالي تزويد الخريجين بالمعرفة التقنية الحديثة والمهارات الأساسية لإتاحة فرص توظيف أفضل لهم بما يكفل مساهمتهم الكفوءة في انجاز الأعمال الموكلة إليهم. إن ممارسة أعضاء هيئة التدريس لمهنتهم بطريقة سليمة وفق برامج علمية أكاديمية وعملية ينعكس إيجابيا على التحصيل العلمي للطلاب كونهم سيكونوا مخرجات للتعليم العالي لاحقا والتي سينعكس أثرها على إصلاح الجهات ذات العلاقة ويحد من الأمور التي تؤثر سلبا على المجتمع من الناحيتين التعليمية والاقتصادية، وبالتالي فإن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات تقع عليهم مسؤولية التدريس والبحث العلمي وهما حجر الأساس في عملية التطوير المستمر والتي تسعى كل المجتمعات لتحقيقها. ويأتي هذا البحث استجابة للعديد من التوصيات التي نتجت عن الدراسات السابقة بشأن التركيز على التعليم المحاسبي في ليبيا من خلال إعداد الأبحاث والدراسات التي يمكن أن يكون لها دور في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

مشكلة البحث

إن التطورات المتسارعة ودخول تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال أدى إلى وجود فجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والممارسات المهنية، وبالتالي فإن هذه الفجوة تحول دون تلبية احتياجات مهنة المحاسبة بالشكل الكافي، كما أشارت العديد من أدبيات المحاسبة إلى وجود قصور في برامج التعليم المحاسبي والطرائق والوسائل المتبعة للتعليم، وضعف التدريب على البرامج المحاسبية للطلبة والأكاديميين وعدم التطرق للحالات العملية ومناقشتها داخل المؤسسة التعليمية نتج عنه مخرجات محاسبية تواجه صعوبة في مزاوله المهنة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في برنامج التعليم المحاسبي والأساليب المتبعة للتعليم، وضرورة وجود كفاءة أكاديمية قادرة على تخريج كفاءات محاسبية متوافقة واحتياجات سوق العمل. ومن هذه المشكلة يمكن صياغة التساؤل الآتي:

ما هو دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل؟
ومن هذا التساؤل يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم المناهج التي يتم تدريسها في تضيق الفجوة؟
- هل يتم رصد احتياجات سوق العمل من خريجي المحاسبة؟
- هل يتم ادخال التدريب العملي من ضمن متطلبات التخرج لخريج المحاسبة؟
- هل يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس؟

أهداف البحث

بناء على مشكلة البحث يمكن تحديد أهدافه في الآتي:

- التعرف على دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.
- معرفة ما إذا كان المناهج التي يتم تدريسها تساهم في تضيق الفجوة.
- معرفة ما إذا كان التدريب العملي من ضمن متطلبات التخرج لخريج المحاسبة.
- معرفة ما إذا يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية ردم الفجوة بين التعليم المحاسبي والعمل المهني لإخراج وإنتاج محاسبين يتمتعون بجودة عالية وقادرين على المنافسة بالإضافة إلى تلبية متطلبات سوق العمل.

فرضيات البحث

بناء على مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد دور للأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تساهم المناهج التي يتم تدريسها في تضيق الفجوة.
- لا يتم رصد احتياجات سوق العمل من خريجي المحاسبة.
- لا يتم ادخال التدريب العملي من ضمن متطلبات التخرج لخريج المحاسبة.
- لا يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في أعضاء هيئة التدريس العاملين في كلية المحاسبة بجامعة غريان. أما عينة البحث فقد تمثلت في أعضاء هيئة التدريس العاملين في قسم المحاسبة وقسم التمويل والمصارف.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في دراسة مفهوم التعليم المحاسبي وأهميته وأهدافه، وعلى مفهوم الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل وأسبابها والعوامل المؤدية لحدوثها من الكتب والدراسات السابقة في هذا الموضوع وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال إعداد استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة.

الدراسات سابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع التعليم المحاسبي من جوانب مختلفة، حيث أشارت دراسة (الريشي والمقلة ، 2013) إلى أن التعليم المحاسبي في ليبيا لا يلبي تطلعات الدارسين بالجامعات الليبية، وأوضحت أن أهم العوامل التي تحد من اكتساب الطلاب للمهارات المحاسبية هو التركيز على الموضوعات الإحصائية والرياضية مما يسبب صعوبة الفهم للمواضيع المحاسبية والاهتمام بالكم على حساب الجودة، كما أضافت الدراسة إلى وجود قصور في المقررات الدراسية في تغطية كافة المواضيع المحاسبية اللازمة لتوفير المعلومات التي يعتمد عليها في التقييم واتخاذ القرارات وعدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية وواقع بيئة الأعمال الحالية. وهذا ما أكدته دراسة (اشميلة والطرلي، 2013) حيث أكدت أن مناهج التعليم المحاسبي لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المستجوبين، كما أوضحت أن أهم العناصر التي تزيد من الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل تتمثل في عدم وجود برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية وعدم وجود تدريب عملي يتزامن مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي، بالإضافة إلى قلة المناهج المحاسبية المعتمدة المتعلقة باستخدام الحاسب الآلي في المحاسبة. أما دراسة (Muhamd&Suding, 2015) فقد طبقت هذه الدراسة على الجامعات الماليزية وأكدت على ضرورة اشراك الجانب التطبيقي في برنامج التعليم المحاسبي وأوصت بضرورة تضمين الممارسات العملية والدورات التدريبية ضمن هذا البرنامج. أما على صعيد البيئة الأردنية فقد اتفقت دراسة (Maali&Al-Attar, 2020) مع سابقتها من الدراسات السابقة وأشارت إلى وجود فجوة كبيرة بين المقررات التي تشملها مناهج المحاسبة في الجامعات الأردنية وبين متطلبات السوق واحتياجاته ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أن مناهج المحاسبة في الجامعات الأردنية مبنية على أساس متطلبات محددة وضعتها هيئة الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي مما لا يترك الحرية للجامعات في تطوير مناهج تلبي احتياجات السوق كما أن منهجية التقييم الحالية القائمة على الامتحانات التي تتبناها الجامعات الأردنية تساهم إلى حد كبير في توسيع الفجوة وأوصت الدراسة بضرورة أن تمنح الجامعات الأردنية المزيد من الحرية في وضع مناهج برامج المحاسبة لتأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق الحالية. في حين جاءت دراسة (العماري وآخرون 2021) لتتناول معارف ومهارات خريجي المحاسبة ودورها في سوق العمل الليبي وخلصت الدراسة إلى أن المحاسبة المالية والمراجعة الداخلية تعتبر من أهم المعارف التي يجب أن تتوافر في خريج المحاسبة بالإضافة إلى ضرورة توافر المهارات الفكرية والفنية والعملية والتنظيمية لكي يكون خريج المحاسبة قادر على ممارسة المهنة بكفاءة في سوق العمل الليبي وتعتبر من أهم أسباب القبول لأداء وظيفة محاسب، وأوصت الدراسة بضرورة منح الطلاب فرصة المشاركة في العمل الميداني وخدمة المجتمع ودعوة الممارسين لإلقاء محاضرات وعقد ورش عمل وتضمين أنشطة التعليم التي تركز على تطوير المهارات في المناهج الدراسية. أما دراسة (عريدة وآخرون، 2024) فقد تناولت العوامل المؤثرة في مخرجات التعليم المحاسبي لتلبية متطلبات سوق العمل وتوصلت إلى أن تنمية التعاون بين الطلاب

وأعضاء هيئة التدريس وتناسب المقررات الدراسية وقدرة واستيعاب الطلبة وإقامة مزيد من الدورات التدريبية لها تأثير معنوي في تحسين جودة التعليم المحاسبي بالأقسام المحاسبية، وأوصت الدراسة بإقامة دورات تدريبية للمحاسبين والمفاضلة بين الطلبة للتخصصات داخل أقسام المحاسبة وتحديد متطلبات سوق العمل في الأنشطة الاقتصادية لمخرجات التعليم المحاسبي. وأعد هذا البحث ليكون مكملاً لما وقفت عليه الدراسات التي سبقت في محاولة لمعرفة دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

الإطار النظري

يعتبر التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي الذي يهدف لاكتساب الفرد معارف، ومهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل (عزوز، 2012:227). وعلى اعتبار أن التعليم المحاسبي هو جزء من التعليم العالي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمهنة المحاسبة والمراجعة والتي تؤثر بدورها على المسؤوليات الملقاة على عاتق مخرجات هذا التعليم في اقتصاديات الدول.

لقد شهدت المحاسبة تطورات كبيرة لتصل لأن تكون نظاماً معلوماتياً يساعد على التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بالإضافة إلى الدور الاجتماعي لها، كما ينظر للمحاسبة كعلم يتطلب استخدام أسلوب البحث والتفكير وقدر كبير من المعرفة والكفاءة اللازمة من أجل دراسة الظواهر التي تقع في مجال بحثه.

ومن هذا المنطلق أصبح من المؤكد أن التعليم المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة علمياً وعملياً والتي تكون لها القدرة على مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقها. وتعد الجامعات في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين لمزاولة المهنة بكفاءة (عوينات، 2016:168).

وترى الباحثة بأن التعليم المحاسبي هو عبارة عن عملية منظمة تقوم على أساس تزويد واكتساب المتعلم المعارف والقدرات العلمية والعملية اللازمة والتي تؤهله لممارسة مهنة المحاسبة وتجعله ملائماً لاحتياجات سوق العمل، حيث تقع مسؤولية هذه العملية على عاتق عدة جهات تأتي في مقدمتها الجامعات والمعاهد التقنية العليا.

أهمية التعليم المحاسبي

تتبع أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه. فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

ويمكن تلخيص أهمية التعليم المحاسبي في الآتي (jajp.facebook.com) :

- إن التعليم المحاسبي الجيد والفعال من شأنه أن يعمل على إعداد كوادر محاسبية من خلال امدادها بالمعارف والمهارات المحاسبية المتنوعة، تجعلها قادرة على جمع البيانات وتوصيل المعلومات والقدرة على التحليل واستخلاص النتائج والتقييم وغيرها.
- إن التعليم المحاسبي يمكن أن يساعد في تزويد الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم التطورات التي ترافق المهنة من خلال تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية وتزويد المحاسبين بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر.

- يساعد التعليم المحاسبي في تحديد احتياجات ومتطلبات الوحدة الاقتصادية من برامج ودورات تدريبية ومعالجة المشاكل المستجدة التي تواجه هذه الوحدات.
- يساعد التعليم المحاسبي في تطوير المهنة من خلال تطوير المناهج العلمية وفق المستجدات الحديثة.
- تساعد برامج التعليم المحاسبي بالإيفاء بمتطلبات واحتياجات لبتمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المحاسبية.

أهداف التعليم المحاسبي

من أهم أهداف التعليم المحاسبي هو تأهيل أشخاص قادرين على ممارسة المهنة ومواكبة بيئة الأعمال يمكن تلخيصها في الآتي (عبدالحسين وآخرون، 2022:196):

- إعداد أشخاص قادرين على مزاولة مهنة المحاسبة بكل مهنية واحترافية.
- تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة ليكونوا محاسبين أكفاء.
- اكتساب الخبرة المطلوبة لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال.
- المساعدة في تحديد احتياجات المؤسسات من البرامج والدورات التدريبية وحل المعوقات التي تواجه هذه الوحدات.
- المساهمة في تنمية مهنة المحاسبة من خلال تطوير المناهج العلمية الحديثة.

عناصر التعليم المحاسبي

يعتبر التعليم المحاسبي نظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن أهم عناصره (محمدمجمد، 2018: 132) :

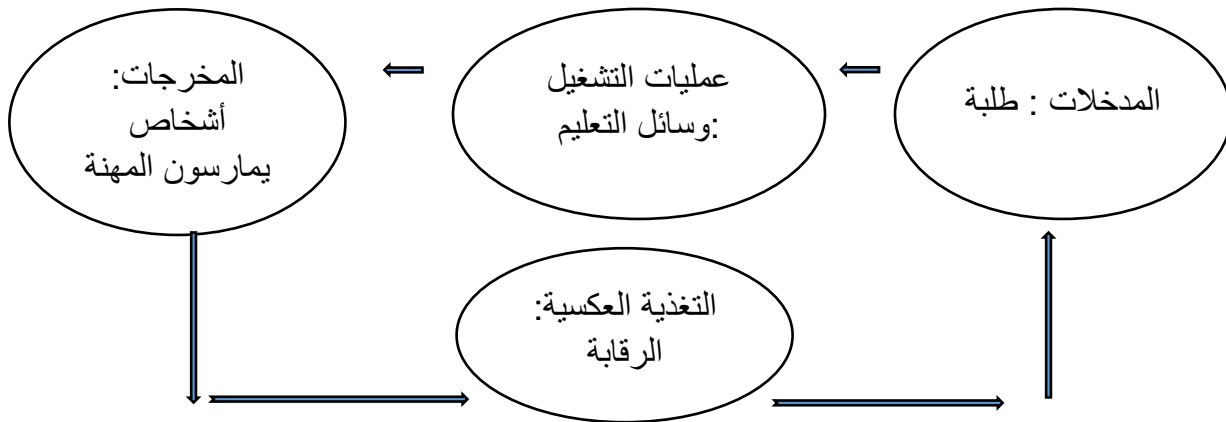
المدخلات وتتمثل في الطلبة والمتعلمين لغرض مزاولة المهنة.

العمليات التشغيلية وتتمثل في وسائل التعليم المستخدمة.

المخرجات وتتمثل في الأشخاص القادرين على مزاولة المهنة.

الرقابة (التغذية العكسية) وتعني الإشراف على العناصر السابقة ومراقبتها وتقييم أدائها وتحليل الانحرافات عند حدوثها. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

التعليم المحاسبي كنظام



المصدر: إعداد الباحثة

الفجوة

تباينت وتعددت التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالفجوة في أدبيات المحاسبة فقد عرف كل من (محي الدين والموشكي، 2020: 123) الفجوة على أنها الاختلاف والتباين بين توقعات المجتمع واحتياجاته لممارسي المهنة وبين ما يستطيع ممارسوا المهنة أداءه.

في حين يرى (Alamina, 2018 :125) بأن الفجوة عبارة عن المعرفة التي يفترق إليها الفرد لأداء مهامه. وحيث أن مهنة المحاسبة جزء لا يتجزأ من احتياجات بيئة الأعمال كان لا بد لها أن تعاني من وجود فجوة بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع لممارسي المهنة، وبالتالي يمكن تعريف الفجوة في التعليم المحاسبي على أنها مقدار التباين بين ما تستطيع مخرجات التعليم المحاسبي إنجازه وبين متطلبات سوق العمل. (4 : 2015, Asonitou)

العوامل المسببة للفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني

هناك عدة عوامل أدت لوجود فجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني حيث يرى (Al-Ani, 2006 : 8) أن سبب الفجوة هو:

- تركيز برنامج التعليم المحاسبي على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب الفنية أو العملية.
- ضعف العلاقة بين المهنيين والأكاديميين، حيث تنقطع العلاقة غالباً بين الخريج والجامعة بعد تخرجه.
- لا تزال أساليب تدريس المحاسبة في الجامعات تقليدية ولا تواكب العصر الحديث الذي تسوده التكنولوجيا.
- افتقار منهج المحاسبة إلى خاصية الملاءمة لأنه لا يزود الخريج بالمهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل.

معالجة الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي المحاسبي وممارسة مهنة المحاسبة

هناك عدة متطلبات أساسية يجب توفرها لمعالجة الفجوة ومواجهة التحديات التي تعيق التعليم المحاسبي ، حيث قام مجلس معايير التعليم المحاسبي بإصدار مجموعة من المعايير التي تساعد في تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني ومن هذه المعايير ما يلي (العامري وآخرون، 2024 : 85) :

المعيار IES1 : إمكانية القبول في برنامج التعليم المحاسبي

حيث يوضح هذا المعيار متطلبات القبول في برنامج التعليم المحاسبي بحيث يجب امتلاك خلفية تعليمية كافية لاجتياز الاختبارات، لأنه لا يمكن تحقيق جودة مهنة المحاسبة والحفاظ عليها وتطويرها إلا إذا كان الأفراد قادرون على تلبية معايير المهنة وذلك لاستقطاب أفراد أكفاء يتمتعون بمهارات عالية.

المعيار IES2 التطوير المهني الأولي (الكفاءة الفنية)

يوضح هذا المعيار أهمية الكم المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي، لذا فإن برامج التعليم المحاسبي تعد من أهم العوامل المؤثرة على جودة التعليم. فيجب أن تكون المناهج مواكبة لمتطلبات سوق العمل قادرة على بناء وتطوير المهارات والقدرة المحاسبية.

المعيار IES3 التطوير المهني الأولي (المهارات المهنية)

يوضح هذا المعيار أهمية توفير المهارات المهنية بأنواعها الفكرية والوظيفية والتقنية والشخصية ومهارات الاتصال والتواصل والمهارات التنظيمية وإدارة الأعمال حيث تعد مجموعة مهمة من المهارات اللازمة لتوافرها لرفع الكفاءة المهنية لممارسي مهنة المحاسبة.

وأضاف (المقوري، 2008: 20) عدة عوامل من شأنها أن تعمل على تضيق الفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني وهي:

- عامل كفاءة أعضاء هيئة التدريس: من ضمن العوامل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الهيئة التدريسية التواصل المستمر بين الهيئة التدريسية وممارسي المهنة، تدريب أعضاء هيئة التدريس على البرامج التقنية المحاسبية، عقد المؤتمرات النقاشية وتبادل الآراء والخبرات حول القضايا المحاسبية المستجدة بين الهيئة التدريسية وممارسي المهنة الذي بدوره يحسن من الأداء التدريسي.

- عامل تحديث المناهج التدريسية: تمثل المناهج حلقة الوصل بين الطالب والأستاذ، لذا يجب أن تقدم المناهج المتبعة في الجامعات الليبية معرفة كافية بالممارسات المحاسبية ، ويجب وضع بعين الاعتبار احتياجات بيئة الأعمال عند إعداد المناهج الدراسية. ومن المسلم به أن العمل على تحديث المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة وتطويرها من خلال الاستفادة من معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهنيين سوف ينعكس إيجابيا على تطوير مخرجات التعليم المحاسبي والارتقاء بمهنة المحاسبة.

ويضيف (أحمد وكحبط، 2016 : 357) عاملا آخر وهو عامل أساليب التدريس المتبعة: حيث يعتبر اتباع أساليب التدريس الحديثة أداة فعالة لتحفيز ذهن الطالب. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل اللازم توافرها لدى المهني، والتي بدورها تحول دور المحاسب المهني من مجرد مستخدم لنظم المعلومات إلى كونه جزء من الفريق في تصميم هذه النظم.

كما أضاف (الباشا، 2016: 235) عامل إقامة الدورات التدريبية التطبيقية: حيث يعد هذا العامل من أهم العوامل للارتقاء بالمستوى التعليمي من خلال إدراج الطلبة والهيئة التدريسية في الدورات التطويرية. فعلى الرغم من وجود هيئة تدريسية بمستوى عال إلا أنه تبقى هناك حاجة ماسة إلى إقامة الدورات التدريبية والتي هدفها اكتساب مهارات إضافية تواكب بيئة الأعمال.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن استنتاج مجموعة عوامل تؤثر في مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات وهي: المناهج التعليمية: وذلك بالنظر إلى بيئة الأعمال عند وضع المناهج الدراسية لتحقيق التحفيز والفهم لمواجهة التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات ومواكبة احتياجات الشركات والهيئات الأخرى.

التدريب المستمر: وذلك من خلال صياغة برامج تدريبية متكاملة لكل من الطلبة والأكاديميين لتزويدهم بالمعرفة الأساسية المتعلقة بأثار تكنولوجيا المعلومات.

البحث العلمي: يجب ربط البحث العلمي في مجال الإدارة والمحاسبة في الجامعات بالتحديات المعاصرة. لذلك فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعد أحد أهم المرتكزات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحسين جودة مهنة المحاسبة.

الدراسة الميدانية

منهج الدراسة الميدانية:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مستخدم في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم المحاسبي وذلك بهدف وصف ظاهرة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وتحديد العناصر المتعلقة بها ومعرفة الآراء حولها. مما يساعد على تقديم التفسيرات العلمية للظاهرة وأسبابها.

أداة جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من خلالها تم اختبار الفرضيات ، وقد تضمنت قسمين موزعة كالآتي:

القسم الأول: يتضمن أسئلة عن البيانات الديمغرافية للمستجوب.

القسم الثاني: يتضمن أسئلة متعلقة بفرضيات الدراسة.

تحليل النتائج

الأساليب والاختبارات الإحصائية

تم استخدام برنامج (SPSS) إصدار 26 لتحليل عينة الدراسة واختبار فرضياتها؛ حيث أُجري تحليل الثبات (Reliability Analysis) للتحقق من الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha). كما استُخدمت الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية) لتوصيف عينة الدراسة. وأخيراً، أُجري اختبار t للعينات المستقلة (One Samples t-test)، لاختبار الفرضيات الرئيسية و الفرعية.

الصدق الداخلي (Internal Consistency Validity)

يظهر الجدول رقم 1 قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل بعد إحصائي في هذه الدراسة؛ وتشير القيم إلى ثبات أداة الدراسة بين فقرات كل بعد وتؤكد على قوتها و صلاحيتها عند التطبيق الميداني؛ إذ تجاوزت جميع معاملات كرونباخ ألفا (0.70) وهي القيمة الموصى به في الدراسات و لأبحاث، و حظي المحور الثالث على أعلى قيمة قيمة لمعامل كرونباخ ألفا (0.947)، بينما كان حظي المحور الأول على أقل قيمة (0.842)، و كان معامل كرونباخ ألفا لجميع فقرات أداة الدراسة يساوي (0.929).

جدول 1. قيم معاملات كرونباخ ألفا

البعد الإحصائي	معامل كرونباخ ألفا
المحور الأول	0.842
المحور الثاني	0.916
المحور الثالث	0.947
المحور الرابع	0.932
المجموع الكلي	0.929

1- الإحصاءات الوصفية

استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و النسب و التكرارات للتعرف على مستويات استجابات أفراد العينة حول أبعاد الدراسة الرئيسية، وتحديد مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، إضافة إلى تحديد الرتب والأهمية لكل محور. اعتمدت هذه الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، وتم حساب طول الفئة باستخدام المعادلة: $3 \div (5-1) = 1.33$ ، وبناءً عليه صُنفت متوسطات الأبعاد إلى ثلاثة مستويات؛ إذ يشير المتوسط من (1.00-2.33) إلى مستوى منخفض، ومن (2.34-3.67) إلى مستوى متوسط، ومن (3.68-5.00) إلى مستوى مرتفع. واعتمد هذا التصنيف في تفسير مستويات محاور الدراسة.

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{أعلى قيمة} - \text{أدنى قيمة}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

صورة 1. معادلة حساب طول الفئة

1.1 الخصائص الديموغرافية

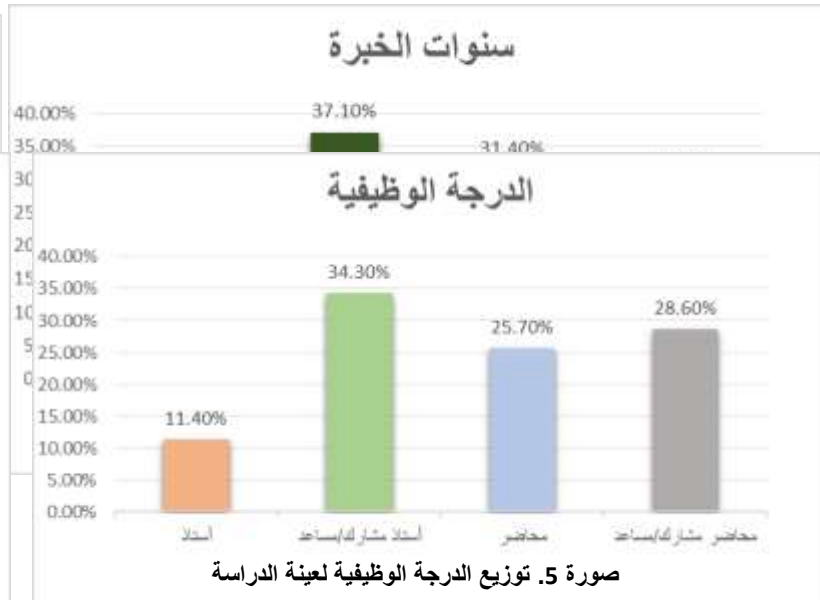
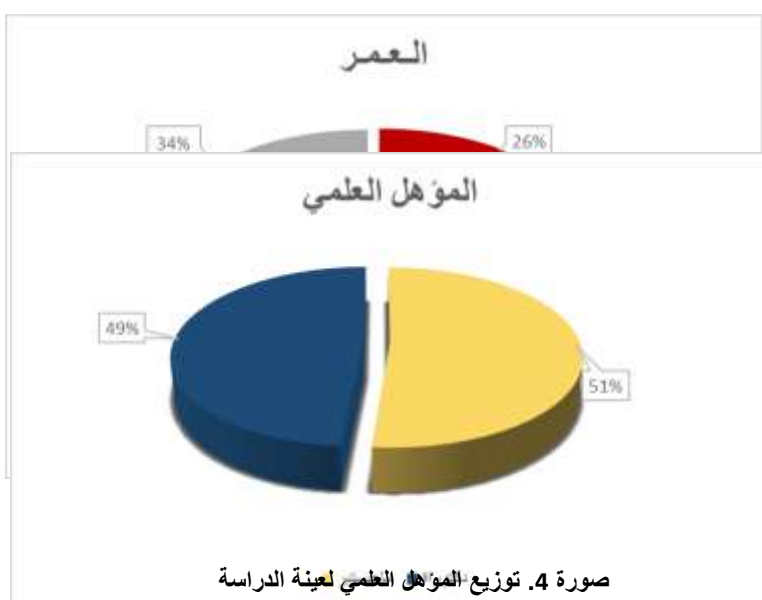
تضمنت الدراسة 35 فرداً ذو مستوى أكاديمي و مهني مرتفع؛ حيث ينعكس هذا المستوى الرفيع من التوزيع المتقدم للخبرات العملية التراكمية، إذ يمتلك أكثر من 97% من العينة أكثر من 5 سنوات من الخبرة العملية، تتوزع بين

دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل

خبرة 6 إلى 10 سنوات (37.1%) و 11 إلى 20 سنة (31.4%) وأكثر من 21 سنة (28.6%). وعلى الصعيد الأكاديمي والوظيفي، تنحصر المؤهلات العلمية لأفراد الدراسة بين حملة الماجستير (51.4%) والدكتوراة (48.6%)، يتوزعون على مختلف الدرجات الأكاديمية بدءاً من أستاذ مساعد/مشارك (34.3%) ومحاضر مساعد/مشارك (28.6%) وصولاً إلى محاضر (25.7%) وأستاذ (11.4%). كما يقع غالبية المشاركين ضمن الفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة بتركز أعلى في الفئة من 41 إلى 50 سنة (40.0%) وأكثر من 50 سنة (34.3%). ؛ وهو ما يضمن تمثيلاً شاملاً ومتوازناً للكادر الأكاديمي بخبرات متنوعة، ويؤكد قدرة العينة على تقديم اجابات دقيقة وموضوعية تمنح النتائج درجة عالية من الموثوقية والصدق.

جدول 2. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (العدد=35)

النسبة المئوية	التكرار	
	العمر	
25.7%	9	من 30 إلى 40 سنة
40.0%	14	من 41 إلى 50 سنة
34.3%	12	أكثر من 50 سنة
	سنوات الخبرة	
2.9%	1	أقل من 5 سنوات
37.1%	13	من 6 إلى 10 سنوات
31.4%	11	من 11 إلى 20 سنة
28.6%	10	أكثر من 21 سنة
	المؤهل العلمي	
51.4%	18	ماجستير
48.6%	17	دكتوراة
	الدرجة الوظيفية	
11.4%	4	أستاذ
34.3%	12	أستاذ مساعد/مشارك
25.7%	9	محاضر
28.6%	10	محاضر مساعد/مشارك



1.2 محاور الدراسة

1.2.1 المحور الأول

أظهرت النتائج أن المستوى العام لتقييم أفراد العينة لفقرات المحور الأول المتعلق بالمناهج الدراسية جاء بدرجة (منخفضة/متوسطة) بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.14) و(2.83). على مستوى فقرات المحور، حازت الفقرة الثانية المتعلقة بـ "اتفاق المناهج التي يتم تدريسها مع معايير التعليم المحاسبي الدولية" على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.83) وانحراف معياري (± 0.891)، حيث بلغت نسبة المحايدين فيها (45.7%). تلتها الفقرة الأولى المتعلقة بـ "كفاية المناهج الدراسية الحالية في قسم المحاسبة لتلبية متطلبات سوق العمل" بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (1.114)، حيث بلغت نسبة المعارضين (لا أوافق ولا أوافق بشدة) فيها (54.3%) في حين جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بـ "تحديث المناهج بشكل دوري بما يتناسب مع التطورات في مجال المحاسبة" في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (2.14) وانحراف معياري (± 0.845)، وبنسبة عدم موافقة إجمالية بلغت (74.3%).

المحور الأول	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط حسابي انحراف معياري $\pm$
تعتبر المناهج الدراسية الحالية في قسم المحاسبة كافية لتلبية متطلبات سوق العمل	4 11.4%	15 42.9%	9 25.7%	4 11.4%	3 8.6%	2.63 ± 1.114
تتفق المناهج التي يتم تدريسها مع معايير التعليم المحاسبي الدولية	3 8.6%	8 22.9%	16 45.7%	8 22.9%	0	2.83 ± 0.891
يتم تحديث المناهج بشكل دوري بما يتناسب مع التطورات في مجال المحاسبة	7 20.0%	19 54.3%	6 17.1%	3 8.6%	0	2.14 ± 0.845
يتم ربط المناهج المحاسبية التي يتم تدريسها بالاتجاهات الحديثة في المحاسبة مثل المحاسبة المستدامة أو المحاسبة الرقمية	11 31.4%	14 40.0%	4 11.4%	5 14.3%	1 2.9%	2.17 ± 1.124

1.2.2 المحور الثاني

يتبين من الجدول رقم 4 أن المستوى العام للمحور الثاني جاء بدرجة منخفضة. وعلى مستوى فقرات المحور، حازت الفقرة الثانية المتعلقة بـ "استشارة ممثلي قطاع التعليم العالي على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.23) وانحراف معياري (± 0.877)، و بلغت نسبة المعارضين (لا أوافق ولا أوافق بشدة) فيها (65.7%). تلتها الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (± 0.923)، وقد جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بـ "التواصل مع الخريجين والباحثين عن عمل" في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (1.86) وانحراف معياري (0.912)، وبنسبة عدم موافقة إجمالية مرتفعة بلغت (82.9%).

المحور الثاني	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط حسابي انحراف معياري $\pm$
يتم رصد احتياجات سوق العمل بشكل دوري من قبل قسم المحاسبة	15 42.9%	11 31.4%	4 11.4%	5 14.3%	0	1.97 ± 1.071
يتم استشارة ممثلي قطاع التعليم العالي من المعاهد والجامعات في تقييم المناهج المحاسبية بما يتلائم واحتياجات سوق العمل	7 20.0%	16 45.7%	9 25.7%	3 8.6%	0	2.23 ± 0.877
يتم التواصل مع الخريجين والباحثين عن عمل في سوق العمل لمعرفة آرائهم	14 40.0%	15 42.9%	3 8.6%	3 8.6%	0	1.86 ± 0.912

2.03 ±0.923	0	3 8.6%	6 17.1%	15 42.9%	11 31.4%	يتم استخدام استطلاعات رأي الخريجين لتقييم مدى ملائمة المناهج الدراسية
----------------	---	-----------	------------	-------------	-------------	---

1.2.3 المحور الثالث

توضح النتائج أن مستوى تقييم أفراد العينة لفقرات المحور الثالث جاء بدرجة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقراته ما بين (1.77) و(2.17). بدراسة مستوى فقرات المحور، حازت الفقرة الرابعة المتعلقة بـ "تدريب الطلاب على العمل الجماعي والتعاون مع الآخرين" على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.17) وانحراف معياري (±1.071)، وبنسبة عدم موافقة إجمالية (لا أوافق ولا أوافق بشدة) بلغ (68.5%). تلتها الفقرة الخامسة المتعلقة بـ "تدريب الطلاب على حل المشكلات واتخاذ القرارات" بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (±1.136)، حيث بلغت نسبة المعارضين فيها (65.8%) وجاءت الفقرة الثانية المتعلقة بـ "تدريب الطلاب على استخدام البرامج الحديثة في المحاسبة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (±1.098) وبنسبة عدم موافقة بلغت (77.1%) تلتها الفقرة الثالثة المتعلقة بـ "التعاون مع المؤسسات والشركات المحلية لتوفير فرص التدريب للطلاب" في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (1.97) وانحراف معياري (±0.954) وبنسبة معارضة بلغت (71.4%). لتستقر الفقرة الأولى المتعلقة بـ "توفير فرص للتدريب العملي لخريج المحاسبة" في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (1.77) وانحراف معياري (±0.910)، وبنسبة عدم موافقة إجمالية مرتفعة جدًا بلغت (80.0%).

جدول 5. الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث (العينة=35) أوافق بشدة						المحور الثالث
متوسط حسابي انحراف معياري ±	أوافق بشدة	أوافق	متوسط	لا أوافق	أوافق بشدة	
1.77 ±0.91	0	2 5.7%	5 14.3%	11 31.4%	17 48.6%	يتم توفير فرص للتدريب العملي لخريج المحاسبة
2.03 ±1.098	1 2.9%	4 11.4%	3 8.6%	14 40.0%	13 37.1%	يتم تدريب الطلاب على استخدام البرامج الحديثة في المحاسبة
1.97 ±0.954	1 2.9%	0	9 25.7%	12 34.3%	13 37.1%	يتم التعاون مع المؤسسات والشركات المحلية لتوفير فرص التدريب للطلاب
2.17 ±1.071	0	6 17.1%	5 14.3%	13 37.1%	11 31.4%	يتم تدريب الطلاب على العمل الجماعي والتعاون مع الآخرين
2.06 ±1.136	1 2.9%	3 8.6%	8 22.9%	8 22.9%	15 42.9%	يتم تدريب الطلاب على حل المشكلات واتخاذ القرارات

1.2.4 المحور الرابع

الجدول رقم 6 يبين أن المستوى العام لتقييم المحور الرابع "التطوير المهني والبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس" جاء بدرجة منخفضة حيث تراوحت المتوسطات بين (1.94) و(2.86). حازت الفقرة الخامسة الخاصة بـ "تشجيع النشر في مجلات علمية معترف بها" المرتبة الأولى بأعلى متوسط (2.86)، تلتها الفقرة الثالثة "تشجيع المشاركة في المؤتمرات والندوات" بمتوسط (2.26)، ثم الفقرة الرابعة "توفير فرص للبحث العلمي" بمتوسط (2.17) في حين حلت الفقرتان الأولى والثانية في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط (1.94)، والمتعلقتان بـ "توفير فرص التعليم المستمر" و"تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس" وبنسب عدم موافقة بلغت (77.1%) و(71.5%) على التوالي.

جدول 6. الإحصاءات الوصفية للمحور الرابع (العينة=35) أوافق					المحور الرابع
متوسط حسابي	أوافق	متوسط	لا أوافق	أوافق بشدة	

انحراف معياري ±	أوافق بشدة				لا أوافق بشدة	
1.94 ±1.056	2 5.7%	0	6 17.1%	13 37.1%	14 40%	يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة
1.94 ±1.162	2 5.7%	1 2.9%	7 20.0%	8 22.9%	17 48.6%	يتم تنظيم ورش عمل أو دورات تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس
2.26 ±1.197	1 2.9%	5 14.3%	9 25.7%	7 20.0%	13 37.1%	يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات المهنية
2.17 ±1.15	1 2.9%	4 11.4%	8 22.9%	9 25.7%	13 37.1%	يتم توفير فرص للبحث العلمي في مجال المحاسبة
2.86 ±1.40	1 2.9%	9 25.7%	12 34.3%	10 28.6%	3 8.6%	يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في مجلات علمية معترف بها

1.3 مقارنة محاور الدراسة

كشف تحليل عينة الدراسة أن محاور الدراسة الأربعة جاءت بدرجة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور بين (2.021) و(2.443)؛ وقد حظي المحور الأول المتعلق بـ "مساهمة المناهج التي يتم تدريسها في تضيق الفجوة" بالمرتبة الأولى كأعلى متوسط حسابي بلغ (2.443) وانحراف معياري (±0.824) ونسبة تقييم منخفض بلغت (62.9%)، يليه في المرتبة الثانية المحور الرابع المتعلق بـ "توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي (2.234) وانحراف معياري (±0.989) ونسبة تقييم منخفض (62.9%)، بينما حلّ المحور الثالث الخاص بـ "إدخال التدريب العملي ضمن متطلبات التخرج" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2) وانحراف معياري (±1.056) ونسبة تقييم منخفض بلغت (65.7%)، ليستقر المحور الثاني المتعلق بـ "رصد احتياجات سوق العمل من خريجي المحاسبة" في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (2.021) وأعلى نسبة تقييم منخفض بين جميع المحاور بلغت (71.4%)؛ وهو ما يعكس أن القصور الأبرز يتركز بصورة أساسية في جانب التواصل مع سوق العمل ورصد متطلباته، يليه جانب التدريب العملي التطبيقي.

جدول 7. مقارنة بين محاور الدراسة (العدد=35)

المحور	منخفض	متوسط	مرتفع	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
الأول	22	62.9%	7	20.0%	6	17.1%	±0.824
الثاني	25	71.4%	8	22.9%	2	5.7%	±0.848
الثالث	23	65.7%	10	28.6%	2	5.7%	±1.056
الرابع	22	62.9%	9	25.7%	22	62.9%	±0.989

2- اختبار الفرضيات

للتحقق من صحة فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم اختبار الفرضية الرئيسية وقبولها أو رفضها استناداً إلى ناتج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها. وتم استخدام اختبار t للعينات الأحادية (One-Sample t-test) لاختبار الفرضيات وتتضمن الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: "لا يوجد دور للأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل"، والتي تنفرع منها الفرضيات الفرعية الأربع التالية:

- لا تساهم المناهج التي يتم تدريسها في تضيق الفجوة.
- لا يتم رصد احتياجات سوق العمل من خريجي المحاسبة.
- لا يتم إدخال التدريب العملي من ضمن متطلبات التخرج لخريج المحاسبة.
- لا يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

الفرضية الرئيسية:

أظهرت نتائج اختبار t للعينات الأحادية (One-Sample t -test) الموضح في الجدول رقم 8، أن المتوسط الحسابي بلغت قيمته (2.175) بانحراف معياري (± 0.745)، مع قيمة t المحسوبة قدرها، (-6.550) و مستوى دلالة إحصائية ($p < 0.000$) وبمتوسط فروق بالسالب (-0.825). وبناءً على هذه النتيجة الإحصائية الدالة، تم إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أنه: "لا يوجد دور للأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل".

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: سجل المحور الخاص بالمناهج الدراسية متوسطاً حسابياً قدره (2.443) وانحرافاً معيارياً (± 0.825)، وقيمة t محسوبة بلغت، (-3.996) و مستوى دلالة ($p < 0.000$)؛ وبذلك تم إثبات الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن: "المناهج التي يتم تدريسها لا تساهم في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل".
- الفرضية الفرعية الثانية: سجل المحور الخاص برصد احتياجات سوق العمل متوسطاً حسابياً قدره (2.021) وانحرافاً معيارياً (± 0.848)، وقيمة t محسوبة بلغت (-6.831) و مستوى دلالة ($p < 0.000$)؛ وبذلك تم إثبات الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه: "لا يتم رصد احتياجات سوق العمل من خريجي المحاسبة".
- الفرضية الفرعية الثالثة: سجل المحور الخاص بالتدريب العملي متوسطاً حسابياً قدره (2.000) وانحرافاً معيارياً (± 0.943)، وقيمة t محسوبة بلغت (-6.273) و مستوى دلالة ($p < 0.000$)؛ وبذلك تم إثبات الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه: "لا يتم إدخال التدريب العملي ضمن متطلبات التخرج لخريج المحاسبة".
- الفرضية الفرعية الرابعة: سجل المحور الخاص بالتطوير والتعليم المستمر متوسطاً حسابياً قدره (2.234) وانحرافاً معيارياً (± 0.990)، وقيمة t محسوبة بلغت (-4.576) و مستوى دلالة ($p < 0.000$)؛ وبذلك تم إثبات الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على أنه: "لا يتم توفير فرص التعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس".

جدول 8. نتائج اختبار t للعينات الأحادية لإثبات أو رفض فرضيات الدراسة

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	القرار الإحصائي
مساهمة المناهج التي يتم تدريسها	35	2.443	± 0.825	-3.996	0.000	-0.557	مقبولة
رصد احتياجات سوق العمل	35	2.021	± 0.848	-6.831	0.000	-0.979	مقبولة
إدخال التدريب العملي	35	2.000	± 0.943	-6.273	0.000	-1.000	مقبولة
توفير فرص التعليم المستمر	35	2.234	± 0.990	-4.576	0.000	-0.766	مقبولة
دور الأكاديميين الكلي	35	2.175	± 0.745	-6.550	0.000	-0.825	مقبولة

مناقشة النتائج والتوصيات

عملت هذه الدراسة على فحص وتحديد دور الأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، من خلال تقييم أربعة محاور رئيسية تتمثل في المناهج الدراسية، ورصد احتياجات سوق العمل، والتدريب العملي، والتطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس. وقد كشفت النتائج الإحصائية العامة عن انخفاض المستوى العام لتقييم أفراد العينة لدور الأكاديميين؛ مما أدى إلى إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أنه: "لا يوجد دور فعال للأكاديميين في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل" بوضعها الحالي في جامعة غريان. وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه أدبيات التعليم المحاسبي في البيئة الليبية، لا سيما دراسة (الريشي والمقلة، 2013) ودراسة (اشميلة والطرلي، 2013)، اللتين أكدتا وجود قصور هيكلي في مساهمة البرامج الأكاديمية في تلبية تطلعات بيئة العمل.

كشفت هذه الدراسة أن هناك مساهمة منخفضة للمناهج الحالية في تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي و متطلبات سوق العمل. وتفسر هذه النتيجة بانخفاض معدلات تحديث المقررات الدراسية دورياً وضعف ربطها بالاتجاهات الحديثة كالمحاسبة الرقمية والمستدامة. وتتطابق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Maali & Al-Attar, 2020) ودراسة (اشميلة

والطري، 2013)، حيث يعود هذا القصور في جانب المناهج إلى الجمود الأكاديمي والاعتماد على الجوانب النظرية التقليدية دون مواكبة التسارع التقني والمعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

علاوةً على ذلك، أظهر تحليل بيانات عينة الدراسة أن محور رصد احتياجات سوق العمل حقق أدنى متوسط حسابي بين جميع المحاور وبأعلى نسبة تقييم منخفض؛ وهو ما يدل على عدم وجود رصد منهجي لاحتياجات سوق العمل. ويرجع هذا الانخفاض إلى انقطاع قنوات التواصل الميداني مع الخريجين والباحثين عن عمل، وغياب استطلاعات الرأي وآليات الاستشارة المنتظمة مع مؤسسات القطاع الخاص والعام عند تقييم الخطط الدراسية. وتتسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Al-Ani, 2006) بشأن انفصام العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والبيئة المهنية، وما أوصت به دراسة (عريدة وآخرون، 2024) بضرورة تحديد احتياجات السوق كشرط أساسي لضمان جودة المخرجات المحاسبية.

أما في جانب التدريب العملي والتطبيقي، فقد بينت النتائج ضعف التدريب العملي للطلاب الخريجين وذلك بسبب عدم إدراج التدريب العملي كمتطلب أساسي للتخرج. وقد برز الضعف بوضوح في عدم توفير فرص التدريب العملي، وقلة التدريب على استخدام البرامج المحاسبية الحديثة. وتعزو الدراسة هذه النتائج إلى اقتصار التعليم المحاسبي على التلقين النظري وتغييب الشراكات المؤسسية لتوفير فرص تدريب ميداني. وتلتقي هذه النتيجة بشكل مباشر مع ما توصلت إليه دراسة (Muhamd & Suding, 2015) ودراسة (العماري وآخرون، 2021)، اللتان شددتا على أن المهارات التطبيقية والفنية لا يمكن بناءها داخل قاعات التدريس التقليدية دون ممارسة ميدانية وحالات عملية واقعية.

وأخيراً، أسفرت النتائج عن تراجع التطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس؛ ويعود ذلك إلى عدم توفير فرص تعليم مستمر وتأهيل كافٍ للكادر الأكاديمي. وعلى الرغم من وجود تشجيع نسبي للنشر العلمي في المجلات، إلا أن النتائج أظهرت تدنياً شديداً في تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية الموجهة لتطوير كفاءة الكادر التدريسي. ويُفسر ذلك بأن عضو هيئة التدريس نفسه يواجه نقصاً في مواكبة المستجدات البرمجية والمهنية، مما ينعكس سلباً على قدرته في نقل المهارات الحديثة للطلاب، وهو ما أكدته (الماقوري، 2008) و(الباشا، 2016) من أن رفع كفاءة الأكاديميين يُعد ركناً أساسياً لتطوير التعليم المحاسبي وتقليص الفجوة المهنية.

التوصيات

استناداً إلى النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة، وفي ضوء التفسيرات الأكاديمية للفجوة القائمة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، توصي الباحثة بالإرشادات الآتية ذكرها:

- **تحديث وتطوير الخطط والمناهج الدراسية بشكل دوري:** إعادة النظر في المقررات المحاسبية الحالية وإدراج المهارات التقنية، مثل المحاسبة الرقمية، وأنظمة معلومات المحاسبة الآلية، والمحاسبة المستدامة، مع الاسترشاد بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES).
- **تفعيل الشراكة والاستشارة مع قطاعات الأعمال:** إنشاء لجنة دائمة داخل أقسام المحاسبة تتولى التواصل المستمر مع مؤسسات سوق العمل، وإجراء استطلاعات رأي دورية للخريجين وأرباب العمل لمتابعة على المهارات والمعارف المطلوبة وتضمينها في البرامج الأكاديمية.
- **إدراج التدريب العملي الميداني كمتطلب إجباري للتخرج:** تطبيق برامج التدريب الميداني والتعاوني للطلاب بالاتفاق مع الشركات والمؤسسات المالية والمكاتب المحاسبية.
- **تبني برامج التعليم المستمر والتأهيل المهني لأعضاء هيئة التدريس:** عقد ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة بصورة منتظمة للكادر الأكاديمي في مجالات التكنولوجيا المحاسبية والتطبيقات المهنية الحديثة.
- **تطوير استراتيجيات التدريس:** التحول من الأسلوب التقليدي المعتمد على التلقين وحفظ القواعد إلى أساليب التدريس التفاعلية المبنية على مناقشة الحالات العملية الواقعية.

قائمة المراجع

- اشميله، والطرلي (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. مجلة العلوم الاقتصادية. العدد الأول.
- الباشا، عادل صبحي عبدالقادر (2016). معايير التعليم المحاسبي الدولية وعملية التعليم المحاسبي في العراق. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية. كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط. العدد 21 .
- حسان، محمود صبحي (2018). مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل. دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الأهلية المحلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة الإسلامية.
- الریش، منصور محمد والمقله، محمود عاشور (2013). التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الاسمرية الإسلامية. العدد 1.
- زيدان، محمد ورمضان إبراهيم، محمد (2024) . رؤية مقترحة لتطوير التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم الجامعي المصرية في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة جامعة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1.
- الظالمی، محسن وآخرون (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات. مجلة الإدارة الاقتصادية. العدد 90.
- عبدالحسين، رؤى حسين ومحمد إبراهيم، مهند (2018). المثلث التدريبي ودوره في تحسين التعليم المحاسبي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية . العدد 67.
- العامري، زهرة وزكي، حسين وخضير، أحمد (2024). ردم الفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل. دراسة استطلاعية في البيئة العراقية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد 81.
- العامري وآخرون (2021). معارف ومهارات خريجي المحاسبة ودورها في سوق العمل الليبي. مجلة البحوث الأكاديمية.
- Alnnale, T. E. (2025).المالي الأداء تطوير في الإلكترونية المحاسبية المعلومات نظم إسهام.
- علي، عزوز (2012) . دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية الخبر. الملتقى الوطني حول أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- فريد، عوينات (2016). الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الاحتياجات والتحديات. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2.
- كحيط ، أمل عبدالحسين، وأحمد، أحمد ميري (2016). مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 3. العدد 29.
- الماقوري، نادية ميلاد محمد (2008). تضيق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة. رسالة ماجستير منشورة. جامعة القاهرة.
- محي الدين، محمد. والموشكي، إسماعيل (2020). الفجوة المعرفية في العلاقة بين تداعيات النزاعات المسلحة وبين جودة خريجي كليات التعليم اليمنية. Journal of international of universities. Vol 1. NO 1.
- AL– Ani,safaa Ahmed Muhammad.(2006). **Requirements for activating the quality of the quality of the university accounting education system in light of ISO standards.** Al– muhasibi journal for accounting and Auditing sciences Quarterly scientific journal issued by the

syndicate of accountants and auditors, general center Baghdad– Iraq, volume 23. Issue agement through vision45.

- Aryanti, cornelia& Adhariani, des(2019). **Students perceptions and employers expectations regarding the skills and knowledge of accounting gradates**. The 33rd international Business information management Association conference: Education Excellence and innovation management through vision 2020. Granada, spain.
- Alnnale, T. (2026). The Role of Entrepreneurship in Driving Operational and Economic Efficiency in Small and Medium Enterprises (SMEs): An Analytical Framework. *Shihab Journal of Humanities*, 2(2), 44–52.
- Maali, Bassam& Al–Attar, Ali(2020). **Accounting curricula in universities and market Needs: the Jordanian case**. Volum 10 issue 1, SAGEOPEN, January– march.
- Sofia, Asonitou (2015). **The Evolution of Accounting education and the Development of .skills, 11th Interdisciplinary work shop on intangibles, intellectual capital and extra – financial information, 17sp Athens university of economics & business (**
<https://www.eiasm.net>).
- Sithole, seedwell tanaka muyako(2015). **Quality in accounting graduates : employer employer expectations of the graduateskills in the bachelor of accounting degree**. European scientific journal, voi 11, no 22.
- Ule, prince Alamina(2018). Knowledge expansion, American journal of humanties and social sciences research (AJHSSR)issn: 2378–703xv–o2issu 11.